الدور الإقليمي للجزائر في أفريقيا، المحددات والأبعاد

د. جهاد الغرام، جامعة د. يحيى فارس بالمدية. الجزائر

تاريخ وصول المقال: 2016-09-21

تاريخ قبول النشر: 2016-12-28

ملخص:

يندرج تناول موضوع الدور الإقليمي للجزائر والسياسة الخارجية المتبعة على المستوى الإفريقي، في سياق البحث عن الدوافع والاليات والأساليب المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية، بهدف توظيف الجهد الدبلوماسي في سبيل تحقيق التواجد الفعال على المستوى القاري والدولي. فان انتماء الجزائر إلى عدّة دوائر أهمها الإفريقية، تجعل من الضروري تحليل العناصر الأساسية المكونة لبيئة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا وطبيعة التفاعلات الجارية بين تلك العناصر، وأي منها أكثر تأثيراً في صياغة وتنفيذ السلوك السياسي الخارجي للجزائر نحو الدائرة الإفريقية، لتمييز عوامل الاستمرارية والتغيير في أداء سياسة الجزائر الخارجية وعلاقة ذلك بمكونات كل من البيئتين الداخلية والخارجية، فبالنسبة للبيئة الداخلية يجب التركيز على البناء السياسي (البنية المؤسسية للسياسة الخارجية ونمط القيادة)، وتأثيره على إدراك الدور الإقليمي للجزائر (اتجاه إفريقيا تحديداً) وأداء ذلك الدور، أما البيئة الدولية من خلال رصد التحولات العميقة في بنية النظام الدولي ونسقه الإقليمي وتدايها التي تصاغ في نطاقها السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه أفريقيا.

الكلمات المفتاحية: الدور، الأداء، السياسة الخارجية، الدبلوماسية، إفريقيا

Abstract:

Variety of variables were witnessed by The Relations between the two shores of the northern and southern Mediterranean, in which European countries tried to buildup relationships which varies nature wise from period to another. In light of the growing threats and challenges of all kinds and forms in that region, which has been confirmed, "the security option" in its destruction in the relationship of the two banks, in the emergence of the need for the bloc in order to achieve common goals and interests, and has become a concern of the security aspect of all overlooking the Mediterranean countries more than ever ago, in partnership between Algeria and the European Union in particular, despite the fact that most of the terms of the agreement was the economic terms of reference, which aims to restructure the economies of the southern and eastern Mediterranean countries , including Algeria, by integrating them into the new space with the European Union, and this is what sparked reservation and warned Algerian side when a partnership agreement has known a long negotiating path, marked by the Algerian security doctrine and foreign policy stability and rigidity and patient in making decisions to get and build up positions at the international level which made the focus of attention of the world and especially Europe.

Keywords: role, performance, foreign policy, diplomacy, Africa.

مقدمة:

من مقتضيات الانتماء الأفريقي للجزائر تبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة، وبالنظر الى الموقع الجيو-سياسي الهام للجزائر كحجر عبور بين أوروبا وإفريقيا، فضلا على الروابط التاريخية حول الكفاح ضد الاستعمار ركيزتان أساسيتان لفهم تطور سياسة الجزائر الخارجية نحو إفريقيا، تميزت في فترات تاريخية معينة بالديناميكية والثناء، وفي فترات أخرى بالتراجع والانكفاء، لأسباب تتعلق بالتحولات في البيئة الداخلية والخارجية، فرض على الدبلوماسية الجزائرية بذل جهودا مضاعفة في سبيل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، من اجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها، وتأكيد الدور الإيجابي لها على المستوى القاري. في ظل هذا الإطار سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تأكيد تواجدها وترسيخ دورها الريادي على مستوى القارة الأفريقية، ولعل أبرز ما يؤكد هذا الحضور، تلك المواقف المسجلة من قبل الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، سواء من خلال تكليفها من قبل الأعضاء الأفارقة، مثل الدفاع عن القضايا المتعلقة بالقارة في اجتماعات الدول الأكثر غنى في العالم في إطار مجموعة الثمانية، والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها، او عبر التحرك الذاتي النابع من مستلزمات الموقع السياسي و المكانة الدولية التي تتمتع بها الدولة الجزائرية.

ان حجم التحديات التي واجهتها الدولة الجزائرية على المستوى الداخلي والمتمثلة في ازمة التسعينات من القرن الماضي، وفي الوقت الذي شهد فيه المعسكر الاشتراكي الذي تبناه النظام الجزائري، تراجعا مذهلا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي ما انعكس سلبا على الدبلوماسية الجزائرية. فان مرور الجزائر بفترة لا استقرار سياسي لمدة تزيد عن العشر سنوات جعلها تغيب عن الساحة السياسية للقارة الافريقية، باستثناء بعض المجالات التي اكدت الجزائر على حضورها رغم تلك الظروف، لانه لم يؤثر سلبا على القضايا الأساسية التي كانت

تعتبر من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى القاري و الدولي، ومع بداية التحكم في الوضع داخليا عملت الدبلوماسية الجزائرية على إعادة مكانة الجزائر إقليميا و دوليا، مع إرساء دعائم سياسة جديدة مبنية على السلم الاجتماعي، وبعث نشاطها من جديد أفريقيا ودوليا، واستطاعت ان تحرز تقدما ملحوظا في بعض الملفات على المستوى الخارجي، وبعث النشاط الخارجي بشكل مكثف من اجل استرجاع مكانتها على مستوى القارة الأفريقية، فقد شكلت الدائرة الأفريقية تحديدا محور تحركات الدبلوماسية الجزائرية في طريق ترسيخ البعد الأفريقي للجزائر، من جهة، والتأسيس لاضطلاعها بدور اقليمي فاعل ومؤثر، في فضاء لطلما كان الاطار الطبيعي لالتقاء المكانات والمصالح، من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

إن نشاط الدبلوماسية الجزائرية أصبح يجلب اهتمام الكثير من الباحثين والأكاديميين، وذلك بالنظر الى الجزائر باعتبارها من الدول المحورية في القارة الأفريقية، والتي يمكن ان يكون لها دورا فعالا و مؤثر على المستوى القاري، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات التي رشحتها لذلك مثل أهمية الموقع الجغرافي على المستوى الإقليمي (المغرب العربي)، وهو ما زاد من إثارة التساؤلات حول دوافع نشاط الدبلوماسية الجزائرية في أفريقيا، والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل هذا الإطار الإقليمي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعلم في مدى التوافق بين التصور النظري على مستوى الخطاب لدور الجزائر ومكانتها في أفريقيا، مع الإمكانيات المتوفرة (عوامل القوة) للقيام بذلك الدور. ضمن هذا السياق تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا من منظور الدور إدراكا وأداء، والإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي حد يتفق إدراك الدور الجزائري كإستراتيجية عامة وأهداف مع أداء الدور كسلوك خارجي؟ وكيف يمكن صياغة دور إقليمي للجزائر في أفريقيا يتلاءم مع الإمكانيات والمحددات؟

هدف الدراسة واهميتها:

يستمد هذا الموضوع أهميته من كون الجزائر دولة تعتبر حديثة الاستقلال، تمكنت في فترة وجيزة من إيجاد مركز حيوي على المستوى الدبلوماسي بين البلدان النامية عموما و في القارة الأفريقية خصوصا، رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة، و حداثة التجربة بالنسبة للممارسة الدبلوماسية، بالإضافة الى تأثيرات الأوضاع الداخلية. من هذا المنطلق أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تستدعي الاهتمام أكاديميا وعلميا عن طريق البحث، من اجل الوقوف على أهم المحددات والأبعاد التي حكمت السياسة الخارجية للجزائر في مختلف الفترات على المستوى القاري. فان موضوع عودة الريادة الدبلوماسية للجزائر على المستوى الأفريقي، ظاهر تستحق الاهتمام والتتبع، لمعرفة المحطات التي مرت بها والظروف والاهتمامات التي صنعت سياستها الخارجية في افريقيا من خلال العناصر المدرجة في محاور الورقة البحثية، والتي تهدف الى:

1-تحليل السياسة الخارجية بمفهوم الدور.

2-محددات سياسة الجزائر الخارجية ودورها في افريقيا

3-تحديات إدراك الدور وأدائه في سياسة الجزائر الإفريقية، نحو دور إقليمي أكثر فاعلية.

منهجية الدراسة:

لدراسة الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعته لا بد من توظيف عدة مناهج لمعالجة كل الجوانب المتعلقة به، ولهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف السياسة الخارجية ونماذجها المستخدمة لتفسير الظاهرة محل الدراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا وشرحها شرحا دقيقا، ولهذا تم توظيف هذا المنهج لشرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع. كما اعتمدنا

على المنهج التحليلي لان الوصول الى تفسيرات حول موضوع الدراسة والمحددات والأبعاد التي تتبعها السياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا تحتاج إلى تحليل شامل ودقيق، حتى تتمكن من معرفة أسباب حدوثها على نمط ما، ولهذا تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبيعتها وكيفية حدوثها.

الدراسات السابقة:

- 1- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وضراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الاثيوبية الإريترية: وتطرق فيها الباحث الى الوساطة الجزائرية بين أثيوبيا و اريتريا من خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتناولت هذه الدراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية في فترة ما بين القمة الـ 34 التي انعقدت عام 1998 والقمة الـ 35 التي انعقدت في الجزائر.
- 2- بلقاسم لوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزعات المسلحة: تناول فيها الباحث دور الجزائر كوسيط في النزعات المسلحة في افريقيا، وتطرق الى المفاوضات الغير مباشرة بين اثيوبيا واريتريا التي دامت عدة جولات من المفاوضات، كانت نتيجتها توقيع اتفاق السلام بالجزائر، كما تطرق الى الوساطة الجزائرية المباشرة بين الحكومتين المالية والنيجيرية.
- 3- أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات: تناولت هذه الدراسة دور دبلوماسية الثورة في التحريض على التضامن الافريقي في مواجهة الاستعمار، وكانت نتيجة هذا النشاط انقسام الأفارقة الى قسمين، مجموعة دار البيضاء المصممة على نحو الاستعمار من القارة الأفريقية، ومجموعة منروفا التي كانت تريد الحفاظ على علاقتها المتميزة مع فرنسا، وتحول هذا النشاط بعد الاستقلال الى دور فعال ومساهم في توحيد القارة الأفريقية.

المحور الأول: تحليل السياسة الخارجية بمفهوم الدور (إطار نظري)

ليس من السهل تحديد الأسباب التي تستتر خلف عملية اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية حيث أن هناك الكثير من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار قبل التوصل إلى حقيقة الأسباب. ما يُصعّب هذه المهمة في بعض الحالات عدم توافر المعلومات الضرورية، ويصدق ذلك على العوامل الفردية على سبيل المثال السمات الشخصية والدوافع الذاتية. ولكن وعلى الرغم من تلك الصعوبات، فإن محاولة التوصل إلى تصور جلي للأسباب التي تدفع صانع القرار إلى تبني خيارات معينة ليست مجرد مسألة نظرية لا تهم سوى المختصين. إذ أن صانعي القرار أنفسهم يجب أن يهتموا بمعرفة الأسباب التي تدفع الدول الأخرى إلى تبني خيارات محددة. تعود أهمية فهم دوافع السياسة الخارجية كونه - هذا الفهم - يمكننا من التنبؤ بالأحداث الدولية ومن ثم التعامل بشكل فعال معها، هذا رغم أن الخبراء في هذا المجال لم يستطيعوا بعد، التنبؤ بالأحداث الدولية بشكل دقيق بعد، لكن ولكي يتمكن الشخص من، التنبؤ بسلوك السياسة الخارجية عليه أن يطرح بدءا التساؤلات الصحيحة ولا بد من مراعاة المتغيرات المهمة. حيث أن مشكلة فهم السياسة الخارجية لا تكمن فقط في عدم توفر المعلومات بل أيضا في عدم القدرة على تصنيف المعلومات المتاحة المتعلقة بموقف محدد، وسنستعرض في هذا الجزء بعض أشهر النماذج في مجال تحليل السياسة الخارجية. والتي من بين أهمها:

أولا: النموذج الاستراتيجي

هذا النموذج يعد من بين أكثر النماذج شيوعا. إذ استخدم الخبراء هذا النموذج في وصف تفاعلات السياسات الخارجية للدول المختلفة ومواقف القيادات السياسية في هذه الدول تجاه بعضهم البعض. يقوم هذا النموذج على قاعدة أن الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى

تعظيم أهدافها في السياسة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى يميل هذا النموذج إلى النظر لعملية صنع القرار بأنها معقدة ويصعب فهم القوى السياسية الداخلية المؤثرة في صنع القرار. عليه فإن هذا النموذج يفسر السياسة الخارجية في ضوء الفعل وردة الفعل وينظر لكل تصرف على أنه عملية حسابية رشيدة قام به الطرف الآخر (مقلد، 1982، ص ص 253-254).

وبهذا يعد هذا النموذج من أبسط النماذج في مجال تحليل السياسة الخارجية لأنه يركز على الأفعال القائمة على حسابات رشيدة لصانعي القرار وهو تصور مثالي ونادر ما يتحقق. ومن بين النقاط التي تحسب على هذا النموذج أنه يفترض أن ما يعد رشيدا بالنسبة لفاعل معين يعد كذلك رشيدا بالنسبة للفاعل الآخر، وهو أمر غير صحيح.

ثانيا: نموذج صنع القرار

القصور الذي لازم النموذج الاستراتيجي دفع الكثير من الخبراء للبحث في إمكانية إيجاد نموذج آخر لتحليل صنع القرار في السياسة الدولية، فكان أن اهتمدى هؤلاء إلى ما يعرف بـ"نموذج صنع القرار" وهو نموذج يحاول الربط بين العوامل الداخلية والخارجية مع استصحاب البعد الإنساني في عملية اتخاذ القرار الخارجي. وأضاف بعضهم لهذا النموذج مفهوم "مناسبة صنع القرار" وهو معني بتحليل خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار مثل وجود أزمة أو عدم وجودها لحظة اتخاذ القرار (زهران، 1993، ص -ص 23- 28) .

تكمن ميزة هذا النموذج في أنه يأخذ في الاعتبار البعد الإنساني في عملية صنع السياسة الخارجية، فإن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية هي دوافع صانعي القرار، ومدى توافر المعلومات لديهم، وتأثير السياسات الخارجية للدول المختلفة على خياراتهم (Kelman 1965, pp. 433-63).

ثالثا: نموذج السياسة البيروقراطية

هذا النموذج بدلا من التركيز على صانعي قرارات السياسة الخارجية يؤكد على الدور الذي يلعبه البيروقراطيين من ذوي العلاقة بعملية صنع السياسة الخارجية. فنظرا لتغيرات الواسعة والكبيرة والمستمرة في الحكومات والأحزاب السياسية في كثير من الدول من جانب، وافتقار السياسيين عادة للخبرة اللازمة في مجال السياسة الخارجية، نجدهم دائما ما يستعينون بموظفي الخدمة المدنية الدائمين بغرض النصائح والمعلومات الضرورية، وبالتالي يزداد دور هؤلاء البيروقراطيين في رسم السياسة الخارجية، هذا بجانب أن هؤلاء البيروقراطيين هم المعنيون بأمر تنفيذ هذه السياسات وبالتالي لديهم فرصة التأثير عليها سلبا وإيجابا (Allison, 1971).

رابعا: النموذج التكيفي

منظري هذا النموذج ينطلقون من التأثير الذي تتركه القيود الدولية على عملية صنع القرار في بلد ما. حيث يرى هؤلاء إن خيارات بعض الدول غير مطلقة، ويجاولون بالتالي تحديد خصائص البيئة الدولية التي قد تؤدي إلى نتائج معينة بغض النظر عن التصرفات والأفعال التي يتحدث عنها صانع القرار. وبناء على هذا النموذج يمكن استبعاد بعض خيارات السياسة الخارجية للدول استنادا إلى قدراتها المحدودة وموقعها الجغرافي وغيره، وكذلك مقارنة سلوك الدول حسب الفرص المتاحة لها أو القيود المفروضة عليها، لأن تلك الفرص والقيود تختلف من دولة إلى أخرى. كما إن القدرات التكيفية للدول تختلف طبقا مقدراتها وإرادتها (Lovell, 1970, pp. 133-56).

خامسا: صنع القرار التدريجي

يؤكد هذا النموذج صعوبة التوصل إلى قرارات شاملة وإجراء حسابات رشيدة في مجال السياسة الدولية وذلك لوجود عنصر عدم التأكد ونقص المعلومات المطلوبة في الشؤون الدولية وكذلك لكثرة العوامل الخاصة والعامة ذات الصلة بعملية صنع قرارات السياسة الخارجية. لذا فإن هذا النموذج يميل للقول بأن صانعي القرارات لا يفكرون في الخيارات العديدة المتاحة بل يركزون على إعادة تشكيل السياسات القائمة والعمل على إصلاحها. ومن ثم لا تبنى الخيارات، في أغلب الأحيان، على الحسابات الرشيدة، ولكن على أساس ما يمكن أن يتفق عليه صانعو القرار. لذا نجد أن هذا النموذج هو مزيج من النموذج الديمقراطي والنموذج التكييفي (Lindblom, 1959, pp. 79-88).

سادسا: نظرية الدور وإطار تحليلي مقترح

يعد "هولستي" K.J.Holsh أول من استخدم مفهوم الدور في تحليل السياسة الخارجية، إذ عرفه بأنه "تعريف صانع السياسة الخارجية للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولته، والسلوكيات التي يتوجب عليه انتهاجها في مختلف الظروف والأوضاع"، والسياسة الخارجية بهذا المعنى هي تعبير عن إدراك صانع القرار للدور الوطني لدولتهم وعن أداء الدور أيضا، ويرى "بروس بيدل" Bruce Biddle أن الدور يعبر عن مجموعة التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور (holsti, 1970; pp 245-246).

فالدور إذن يتشكل نتيجة رؤية ساسية وإدراك لصانع القرار لمصالح وأهداف دولته، ويعبر عن مدى قدرة النخب الوطنية على توظيف عوامل القوة (القدرات الوطنية)، للقيام بدور يتناسب تصويره وأدائه مع الإمكانيات المتوفرة، إنه: "موقف واتجاه سياسي ناتج عن منظار تتداخل فيه جملة المحددات الأساسية: هوية المجتمع، وصنعه السياسي والاجتماعي، بنية القيم السائدة فيه..."، فتقوم النخب المسؤولة عن صناعة القرار في السياسة الخارجية بتشكيل الدور في مواقف وسلوكات سياسية، انطلاقا من تصور ذهني عن ادراكها لمكانة الدولة إقليميا ودوليا، ويسمح تحليل السياسة الخارجية بمفهوم الدور حسب بمحت قرني وعلي الدين هلال بتمييزها إلى مكونين هما: التوجه العام والأهداف (إدراك الدور)، والسلوك المحدد بقضايا معينة في إطار زمني (أداء الدور)، وهذا التقسيم يفيد في بناء تساؤلات بحثية ضرورية للتحليل الأميريقي والبناء النظري في السياسة الخارجية، مثل: كيف يتفق إدراك الدور في السياسة الخارجية (الاستراتيجية العامة والأهداف) مع أداء الدور (السلوك السياسي الخارجي)؟، وما هو معدل التباين بين الإدراك والسلوك؟

والدور كأحد مكونات السياسة الخارجية، مفهوم وظيفي في التصور والإدراك وفي التنفيذ أيضا، فطالما أن النظام الدولي دائم التغيير فإن صانع القرار يحتاج لمعرفة خاصة لادراك وخلق الفرص، بما يخدم مصالح وأهداف دولته، ويشمل الدور ثلاث أبعاد أساسية هي (وهلال، 1997، ص 29):

- 1- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز دولته (مجال النفوذ ودرجته)
 - 2- تصوره للدوافع التي تضبط حركة الدولة وحجم النشاط المتوقع (تدخل، صراعي، تعاوني... الخ)
 - 3- توقعاته لحجم التغيير المتوقع نتيجة أداء الدور (كلي أو جزئي).
- كما يتضمن الدور أربعة خصائص هي:
- 1- يتعدى حدود التصور إلى الممارسة، فأداء الدور يتطلب تخصيص إمكانيات وموارد.
 - 2- يشمل تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار المنافسين والأعداء.
 - 3- قد تتعدد أدوار الدولة في آن واحد (مثل دور الجزائر كرائد لمكافحة الإرهاب ودورها التكاملي في منطقة الساحل).
 - 4- قد تؤدي الدولة أدوار ضمن مستويات مختلفة .

وتختلف أدوار الدول تبعا لدرجة ومضمون التدخل في الشؤون الدولية، فقد يكون تدخل عن طريق استخدام القوة أو عن طريق بناء النموذج، وقد يكون ذو طابع أيديولوجي أو اقتصادي، أو سياسي..، ويتحدد الدور كذلك وفق مرتكزات موضوعية وذاتية، توظف إطار إقليميا ودوليا على نحو يعظم دور الدولة، فالموضوعية تشمل قدرات الدولة الشاملة (سياسية، اقتصادية، عسكرية، مجتمعية...)، إضافة إلى طبيعة النظام الإقليمي والدولي، أما الذاتية فتضم البيئة النفسية والخصائص الشخصية للقائد السياسي، والتي تؤثر في طبيعة إدراكه للدور، فكلما كانت تصورات القائد متوافقة مع المحددات الموضوعية زادت فرص نجاح الدور.

يعتمد الباحث في هذه الدراسة إطارا تحليليا يستند إلى مفهوم الدور بشكل أساسي، ولكن غير حصري، عبر الاسترشاد بالإطار التحليلي لبهجت قرني وعلي الدين هلال في دراستها للسياسات الخارجية للدول العربية، ومنها دراستهما لسياسة الجزائر الخارجية، وقد تضمن أربعة جوانب رئيسية هي: البيئة الداخلية، توجه السياسة الخارجية، عملية صنع القرار، وسلوك السياسة الخارجية، غير ان عددا من الاعتبارات الموضوعية المحيطة بدراسة السياسة الخارجية للوحدات الدولية تفرض الاستعانة بإطار تحليلي متعدد المستويات والمتغيرات، فليس هناك نموذج معرفي وحيد.

يستخدم الجدل والنقاش حول أهمية دراسة الدور الذي يقوم به القادة أو الزعماء ومدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم، وقد لخص سيدني هوك لب هذا الجدل عندما تساءل "هل يصنع الزعماء الأحداث، أم أن هذه الأحداث هي التي تصنعهم"، وفي محاولة الإجابة على هذا السؤال يواجه الباحثون عددا من الطروحات المختلفة، والمتناقضة أحيانا، بما أن قرارات السياسة الخارجية يتخذها الأفراد فلا بد أن يكون للبعد الإنساني تأثيرا مباشرا على خيارات السياسة الخارجية. لذا فإن الخبراء في هذا المجال تناولوا أيضا العوامل المشتركة بين البشر التي تؤثر في طريقة إدراكهم وتعاملهم مع بيئتهم الدولية وعن مدى تأثير العوامل الشخصية في تبني خيارات سياسية بذاتها (الجاسور، 2004، صص 53-55).

كما حاول المختصون بين سلوك الأفراد والمجتمعات التي ينتمون إليها محاولة فهم مدى تأثير انتماء فرد ما لمجتمع معين على تصورات وسلوكه، ومن بين الأمور المهمة في مجال تفسير السياسة الخارجية أثر تطوير المعتقدات التي تكوّنها المجتمعات عن نفسها وعن غيرها من المجتمعات على رؤيتها للواقع حيث أن جل هذه المفاهيم مستمدة من الأيدولوجيات والمعتقدات الدينية المختلفة وكذلك من الخبرات التاريخية للدول والمجتمعات (سليم، 1989، ص45).

هناك كذلك الهياكل والمؤسسات التي تطورها المجتمعات لصنع السياسات الخارجية ومتابعة تنفيذها، ولا شك أن السياسات تختلف باختلاف هذه الهياكل. كما إن النظام السياسي المتبع في الدولة المعنية له تأثيره المباشر على عملية تفسير السياسة الخارجية مثل هل الدولة ديمقراطية أم تسلطية؟ برلمانية أم رئاسية؟ وغيره. ولا بد أن يكون للعوامل الاقتصادية وكيفية توزيع الموارد أثر على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. كما إن مفهوم القوة، أي هل تملك الدولة القوة أم لا؟ وهل تستطيع الدولة تحويل قدراتها إلى نفوذ في مجال السياسة الخارجية، يعتبر من العوامل الأساسية في عملية صنع القرار، ويجب الانتباه كذلك إلى تأثير الدول الأخرى على خيارات السياسة الخارجية لدولة معينة. وللوصول إلى تفسير وفهم أقرب للواقع للسياسة الخارجية، يجب الربط بين كل هذه العناصر المؤثرة مع استصحاب تفاعلها مع بعضها البعض (محمود، 2005، ص ص 76-80).

إن قيمة أي نظرية تكون مستمدة في التحليل الأخير من مقدرة فروضها على التعبير عن ظروف الواقع ومعطياته، وأيضا من مقدرتها على توفير المقاييس والأدوات التي يمكن تطبيقها على الواقع الذي تتعامل معه بصورة موضوعية ومحيدة. النماذج أعلاه القائمة على نظريات محددة تجد صعوبة بالغة في تحليل وتفسير وفهم قرارات السياسة الخارجية وذلك بسبب العدد اللانهائي من العوامل والمتغيرات التي تتكون من مجموعها قرارات السياسة الخارجية.

ولكن وبرغم هذه التحفظات والمشكلات العملية يمكن القول بأن هذه النماذج توفر أداة مفيدة وإيجابية في تحليل حقائق السياسة الخارجية في ارتباطها بمواقف خارجية محددة. وقد لا يكون مهما التوصل من وراء تطبيقها إلى نتائج بالغة الموضوعية ودقيقة لأننا سنظل دائما أمام مواقف تتحكم فيها أساسا الدوافع والمؤثرات الإنسانية بكل ما فيها من غموض وتضارب وتعقيد، وهو ما يجعل من شرط الموضوعية الكاملة في تتبعها وتحليلها أمرا قابلا للتحفظ .

المحور الثاني: محددات سياسة الجزائر الخارجية

تجري عملية صنع القرار السياسي الخارجية في بينتين متكاملتين، داخلية وخارجية، تتضمن البيئة الداخلية، عوامل مادية ثابتة (الجغرافيا، الموقع، الموارد...)، وعوامل متغيرة (الهيكل الاجتماعي، الإطار السياسي...)، بينما تعكس البيئة الخارجية نمط التفاعلات وطبيعة الفاعلين في المحيط الاقليمي والدولي.

1-المحددات الجغرافية والطبيعية والاجتماعية:

تحتل الجزائر كفاعل دولي وضعاً دبلوماسياً محورياً وهاماً، ويفسر الموقع الجغرافي جانباً من هذه الأهمية. فهي نقطة التقاء أوروبا، أفريقيا والعالم العربي، ومرتكز جغرافي أثبت أهميته العسكرية والتجارية طيلة القرون الماضية. عبّر عن هذه المكانة الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي سنة 1963 بالقول: "إن الجزائر هي مفتاح شمال أفريقي"، للجزائر مساحة شاسعة 2581741 كم^2 ، بحدود برية تبلغ 6300 كم إلى عمق القارة الأفريقية. وهي تاسع دولة من حيث المساحة في العالم. والأولى أفريقياً، بما يعادل $12/1$ من مساحة القارة، مع حدود بحرية تبلغ 1600 كم وزيادة على حجم الإقليم، فإن خصوصية التضاريس وتنوعها، تشكل أيضاً أحد عوامل الثقل في فهم التحولات السياسية والعسكرية على مر التاريخ، إذ خبرت الجزائر مراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال، والمقاومة والاستقلال (بن عنتر، 2005، ص ص 35-40).

وتزخر الجزائر بثروات طبيعية هائلة، خصوصاً مصادر الطاقة، كالنفط، والغاز، والفحم، والفوسفات... الخ، وثروات حيوانية ونباتية غنية ومتنوعة، وتملك ثالث احتياطي أفريقي من النفط بـ 12.3 مليار برميل وثاني احتياطي من الغاز بـ 161.7 مليار متر³، ومن حيث متغير عدد السكان، فإن الجزائر تعد من الدول المتوسطة عند مقارنته بحجم المساحة،

إذ بلغ تعداد الساكنة حسب آخر إحصاء رسمي 38.7 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى 40.63 مليون في آفاق 2020، مع قوة عاملة تبلغ 15.28 مليون نسمة، ونسبة شباب (أقل من 30 سنة) تصل إلى 70%، منها 40% أقل من 15 سنة (Martin, 2003, pp 36-37)

يمكننا بإجراء مقارنة بسيطة للمعطيات الاجتماعية الحالية مع تلك التي كانت سائدة بعد الاستقلال، إبراز سرعة وعمق التحولات الحاصلة، مما يطرح تساؤلات حول قدرة صانع القرار على بناء سياسات تستجيب لطبيعة هذه التحولات.

2- القدرات الاقتصادية والعسكرية:

تقدم مؤشرات الاقتصاد الكلي في العشرية الأخيرة صورة إيجابية، فقد بلغ احتياطي الصرف 185 مليار دولار في نهاية 2013، ووصل نمو الناتج الداخلي إلى 2.5%، منها نسبة 5.8% خارج المحروقات في نهاية 2012، ولم تعد المديونية الخارجية تمثل سوى 2.5% من الناتج الداخلي الخام، ومن حيث القدرات العسكرية فإن الجزائر تعد حالياً، أكبر قوة عسكرية في شمال إفريقيا، من حيث التعداد البشري ومستوى التسليح وحجم الإنفاق العسكري، إذ بلغ هذا الأخير سنة 2001، حوالي 8.2 مليار دولار بعدما كان في حدود 3 مليار دولار سنة 2002، بنسبة 4.85% من الناتج الداخلي الخام (chabal, 2002, pp 447-462).

وتبدو القدرات العسكرية للجزائر متناسبة مع مساحة الإقليم وعدد السكان، ولكن أيضاً مع الأهمية المتعاظمة للموقع الجيوسياسي، وحجم التهديدات الأمنية وأبرزها خطر الجماعات الإرهابية في منظمة الساحل الأفريقي والانفلات الأمني في دول الجوار خصوصاً ليبيا، واستمرار التوتر على الحدود الغربية.

3- الإطار السياسي:

تعكس بنية وضرورة النظام السياسي الجزائري تداخل جملة عوامل ومحددات تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية، فيما يرتبط الجزء الآخر بتطور آليات ممارسة السلطة.

4- البيئة الإقليمية والدولية:

يرجع عدد من الباحثين بروز الدبلوماسية الجزائرية في سنوات السبعينات من القرن الماضي إلى الحرب الباردة، التي سمحت بها هامش مناورة لبلدان العالم الثالث، انعكس على حضورها الايجابي في قضايا السياسة الدولية، ويستدلون على ذلك يتراجع نشاط الجزائر الخارجي خلال الثمانينات تزامنا مع تغير المعطيات الخارجية، ثم الانكفاء التام خلال السنوات الأزمة الأمنية.

وفي مطلع القرن الجديد، بدأت الجزائر عملية إعادة تموقع خارجي وعودة تدريجية إلى مسرح الأحداث الدولية، تزامنا مع التحول في البيئة الدولية، عبر ثلاث مستويات.

- اقتصاديا: ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليها.
- سياسيا: إرادة الجزائر المعلنة والمتبادلة مع عواصم القرار الدولي في استعدادها للانخراط في ديناميكية ما بعد 11 سبتمبر.

وقد أشار إلى ذلك الرئيس بوتفليقة بالقول: «يجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نؤمن بأنفسنا، وبقدراتنا على تحويل الجزائر إلى بلد يتساوق مع التحولات المعاصرة...» (brodin,2003, pp366-368).

وتنطبق المعايير سالفة الذكر على البيئة الإقليمية، إذ أن عودة الجزائر إلى الريادة الإقليمية (خصوصا في أفريقيا)، لم يكن نتائج إرادة سياسية داخلية فحسب، بل أيضا نتيجة انبثاق بيئة إقليمية أكثر ملائمة، فعلى المستوى الأفريقي مثلا، تكرست نزعة الاندماج والتكامل الإقليمي، بتأسيس الاتحاد الأفريقي، واعتماد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

المحور الثالث: إدراك الدور وأدائه في سياسة الجزائر الإفريقية

يفسر جزء من السلوك السياسي الخارجي بالرجوع إلى مدى إدراك صانع القرار لدور دولته في بيئتها الإقليمية والدولية، ويعبر عن هذا الإدراك، لا بتصور نظري فحسب، ولكن بالقدرة على توظيف عوامل القوة (المحددات المذكورة سابقا) في أداء دور فعال وإيجابي يعكس - في الحالة الجزائرية بالنسبة إلى أفريقيا- حيوية الموقع الجيوسياسي، ضخامة الموارد الاقتصادية، البشرية، والعسكرية، والرصيد التاريخي من المنجزات الدبلوماسية.

تجب الإشارة ابتداء إلى تزامن تاريخي لافت، لوصول الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم في 1999 مع تحولات جيو-سياسية هامة في القارة الأفريقية، إذ عمد القادة الأفارقة إلى تبني مقاربة إصلاحية ذات بعد سياسي شامل، أفضى إلى ميلاد الاتحاد الأفريقي في قمة (لومي) سنة 2000 في إطار إستراتيجية تهدف إلى رفع تحديات العولمة وتمكين أفريقيا من لعب دور فاعل في الاقتصاد العالمي، تطوير آليات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة السلم والأمن في القارة.

هذا التزام مكن الجزائر من تسجيل حضور إيجابي في الحركة التي طُبعت تلك التحولات، يبرز ذلك في الخطاب السياسي للرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة في التعاون مع البلدان الإفريقية أحد أولويات تحركها الدبلوماسي باعتبار إفريقيا عمقا استراتيجيا في خطابه:

"...فإن الجزائر منذ أن استعادت مكانتها على الساحة الدولية تولى أهمية واضحة تبينت لمشاكل أفريقيا.. الجزائر نفكر تفكيرا افريقيا ونربط مصيرنا بمصير افريقيا، إن انتمائنا لأفريقيا ليس وليد الأمس، انما تبلور في خضم الكفاح التحريري الوطني..."*، وفي تصور الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة فإنه يتعين استثمار هذا الرصيد في إعادة بناء القارة الافريقية، على المستويات السياسية، الاقتصادية و الأمنية.

1- سياسيا: من خلال الاسهام في تأسيس الاتحاد الافريقي وتعزيز الشراكة السياسية والحوار الافريقي مع القوى العالمية، و كان ذلك واضحا في قول الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة : «حقا ان طموحنا المشترك هو أن نبنى قارة متساوقة مع التغيرات العميقة التي يشهدها عالم اليوم، والغاية هذه نريد تحقيقها من خلال اتحاد افريقي يجب علينا تعزيز دعائمه، بغية اضاء القدر الأوفى من النجاحة على عملنا المشترك، الاتحاد الذي سيمكن افريقيا بعد طول انتظار من تبوء المكانة اللائقة بها على الساحة الدولية فالمطلوب قبل كل شيء، هو أن نتجند حول خيارات استراتيجية، تستجيب للتطلعات المشروعة لشعبونا إلى السلم والديمقراطية والتنمية والرفي...»*.

2- اقتصاديا: إذ يبرز إدراك صانع القرار الخارجي الجزائري لضرورة تغيير الوضع الاقتصادي الافريقي السيء، بما يعكس إيجابا على الجزائر، فرغم أن افريقيا تمثل 12 % من سكان العالم إلا أنها تمثل 1 % فقط من الناتج الداخلي الخام عالميا (PIB)، ورصيدا من التجارة العالمية هو 2 % ، وبها أعلى مؤشرات الفقر، إذ أن 33 دولة من مجموع 48 الأقل تقدما هي بلدان افريقية، و 36 من بين 45 دولة الأضعف في مؤشرات التنمية الانسانية، وقد كانت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا في قلب هذه المعادلة، وتحمل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا منظورا جديدا للتنمية، إن هذه الرؤية تمس مختلف جوانب تمويل التنمية تهدف إلى السماح لأفريقيا بالاندماج في الاقتصاد العالمي، واسترجاع

قدرتها الاقتصادية ، ودخولها إلى الأسواق المالية الدولية، وتسديد قروضها بانتظام(رماني، 2003،صص 466-467).

(*) كلمة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة في لقاء مع اللجنة التحضيرية للقمة (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية، الجزائر 1999/07/17 .

3-أمنيا: إذ بلور صانع القرار الخارجي مقارنة جديدة تعتمد على استثمار نجاح الجزائر في مكافحة الإرهاب، ضمن رؤية إقليمية ودولية لمحاربة الظاهرة، وكذا دعوة الدبلوماسية الجزائرية للقيام بدور افريقي في مجال حل النزاعات وتثبيت السلم والأمن في القارة ، يقول الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة: «...والجزائر لن تدخر جهدا لحل الخلافات بين الأشقاء، والقضاء على النزاعات... ونؤكد حرصنا على السعي معا وكل من موقعه، من أجل إيجاد الصيغ الملائمة للنهوض بقارتنا، وحث الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية، بمديد العون والمساعدة لإرساء دعائم الأمن والاستقرار والسلام...»**.

تعزز التوجه الأفريقي على مستوى الخطاب بأدوات قانونية وسياسية جديدة، فقد استحدثت لأول مرة منذ الاستقلال وزارة خاصة بالشؤون الأفريقية والمغاربية، وإنشاء دائرة وزارية مستقلة ضمن التنظيم الهيكلي لوزارة الشؤون الخارجية (هي دائرة أفريقيا) وذلك منذ سنة 2001 ، يعبر على ذلك أول وزير منتدب للشؤون الإفريقية السيد عبد القادر مساهل بالقول: «إن إنشاء هذه الوزارة يعكس البعد الأفريقي العميق جدا للجزائر، ومن الضروري إذن ان تكون لنا سياسة افريقية... لم تكن هناك فترة انقطاع في علاقة الجزائر بأفريقيا، الجزائر بلد ساحلي صحراوي، يمتد إلى عمق افريقيا، لدينا سياسة ساحلية تميزها العلاقات الممتازة مع جيراننا مثل مالي النيجر، تشاد، وبوركينا فاسو، سياسة محددة ومتعددة الأبعاد، تستهدف

بناء مجموعة إقليمية متماسكة ومتكاملة، فمنذ انتخاب الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة عمل على ترسيخ البعد الأفريقي للجزائر... نحاول تقديم حلول لمشاكل القارة، وإعادة تحديد العلاقات بين أفريقيا والبلدان الأخرى، خاصة الدول المتقدمة، في إطار شراكة نموذجية، تعكس مصالح أفريقيا وتكون في مصلحة الجميع» (روماني، المرجع نفسه، ص 472).

تكمل التوجه الأفريقي الجديد بنجاحات متعددة المستويات، فقد كانت الجزائر إحدى الدول الفاعلة في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) وقادت جهود وساطة نجحت في إنهاء النزاع الارييري الأثيوبي في 2000/12/12، وأعدت بناء علاقات إستراتيجية مع كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا، كمحور أفريقي جديد، يعكس التقاء المصالح، لكن إلى أي حد يمكن أن نتحدث عن تطابق بين إدراك الدور وأداءه.

(**) كلمة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة في المنتدى الإفريقي للسلم، الجزائر، 1999/11/07.

أن للجزائر رغبة واضحة في قيادة أي مجهود إفريقي في إطار مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل، من خلال إنشاء كتل أفريقي، ودفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار لائحة لتجريم دفع الفدية من قبل الدول الأوربية لتحرير رعاياها المختطفين من قبل الجماعات الإرهابية، وإقناع الاتحاد الأفريقي يتبنى قانون نموذجي أفريقي لمحاربة الإرهاب، رغم ذلك تبقى أمام صانع القرار خطوات أخرى لترجمة الرؤية والإدراك لدور الجزائر الأفريقي ضمن سياسة إفريقية فاعلة، بإمكانها استثمار القدرات الضخمة للجزائر ورصيدها الدبلوماسية الحافل، في خدمة وتعزيز مصالح الجزائر في أفريقيا والمساهمة في إخراج القارة من حالة التخلف.

الخاتمة:

أظهرت الدبلوماسية الجزائرية مهارة في عملها ضمن مؤسسات ومشاريع الاتحاد الإفريقي و ابراز انشغالات وقضايا الافارقة مما اتاح لها العودة و فرض وجودها على الساحة الأفريقية، من المؤشرات الدالة على الحضور القوي للجزائر على المستوى الأفريقي تكليف الجزائر إلى جانب نيجيريا لتقدم مساهماتها في مناقشة الانشغالات والقضايا التي تهم القارة الأفريقية على مستوى المحافل الدولية، وبعث مشروع الشراكة من اجل تنمية افريقيا، وجلب الدعم الخارجي لها، والتنسيق مع الشركاء الدوليين المهتمين بالشأن الأفريقي، وتمكنت من تحقيق بعض النتائج الملموسة في هذا الإطار، مثل إلغاء جزء من ديون الدول الأفريقية الأكثر فقرا، ودعم مشروع السلم والأمن الأفريقي. ومن ابرز العوامل التي ساهمت في تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية نجد دور الاهتمام بالسياسات الخارجية للرئيس السيد "عبد العزيز بوتفليقة" لوضع سياسة خارجية تقوم على تفعيل الدور الجزائري خارجيا ضمن أولوياتها، بهدف التخفيف من وطأة الحصار غير المعلن على الجزائر في فترة الأزمة الداخلية التي مرت عليها خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، كما ان الرصيد التاريخي للجزائر كان له الدور الأساس والأرضية الصلبة في فرض التواجد القوي لها.

وللحفاظ على هذا الدور أصبحت الجزائر وسيط مهم في محيطها الإقليمي لحل المشاكل التي تبرز من حين الى آخر لإنهاء النزاعات وأبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة، حتى لا يجعلها تخضع لسيطرته وخدمة مصالحه في القارة الأفريقية.

تكمن مكانة الجزائر الإستراتيجية في موقعها الجيو-ساسي والاقتصادي إقليميا ودوليا، وذلك لامتلاكها لحدود جغرافية برية و بحرية واسعة جعلتها تملك خصائص الدولة المحورية، فهي تعد على المستوى البري قلب دول المغرب العربي و حلقة الوصل بين أعضائه، وهي تتجاور من

الجهة الجنوبية مع كل من مالي والنيجر، وتطل تقريبًا على دول الوسط الإفريقي لتنضم إلى هذه الدول مجموعة أخرى من الدول الإفريقية لتشكل بذلك محور دول الساحل الإفريقي، وتبرز الجزائر في وسط الشمال الإفريقي كعمق استراتيجي، وهذا نظرًا لموقعها البحري جنوب المتوسط وأوروبا شمال المتوسط، مكنت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في 1962 وخلال سنوات السبعينيات من فرض الجزائر كلاعب أساسي في العلاقات الدولية وإعطائها هوية مستقلة في زمن كان نصف العالم في موالاة لأحد المعسكرين، الشرقي أو الغربي إلى غاية التبعية في الكثير من الأحيان، ورسخت هذه الدولة الفتية، التي انتزعت استقلالها بعد تضحيات كبيرة وثورة مشهودة أكسبتها ثقة غير محدودة في نفسها، رسخت مبادئ في سياستها الخارجية لا تزال من ثوابتها إلى غاية يومنا هذا.

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] بن عنت، عبد النور(2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري..أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية: الجزائر.
- [2] الجاسور، ناظم عبد الواحد (2004)، موسوعة علم السياسة، (ط1)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: الأردن.
- [3] رماني، إبراهيم (2003). مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2003)، الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، منشورات 2003: الجزائر.
- [4] زهران، جمال (1993). من يحكم مصر..دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث، الطوبجي للنشر والتوزيع: القاهرة.
- [5] سليم، محمد السيد (1989). تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة.
- [6] محمود، سعاد محمد(2005). العلاقات الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- [7] مقلد، إسماعيل صبري(1982)، نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت .
- [8] وهلال، قرني (1997). السياسات الخارجية للدول العربية، مركز الدراسات السياسية: القاهرة.
- [9] Allison، Graham (1971). Essence of Decision, Explaining the Cuban Missile Crisis, (1ed), Little Brown: Boston .
- [10] Brodin، claire (2004). le NEPAD, UNE INITIATIVE POLITIQUE DE L'AFRIQUE ; Penser son de développement aux XXI em siècle, AFRI : Paris, volume V.
- [11] Chabal، Patrick(2002) . The quest for good government and development in Africa, is NEPAD the answer?, International Affairs: London, Vol 78; No. 3.

[12] Holsti, K.J (1970). National Role conception in the study of foreign policy, international studies Quarterly: New Jersey-USA, VOI14; No3.

[13] Kelman, Herbert. C (1965). International Behavior, A Social-Psychological Analysis, Holt, Rinehart and Winston: New York.

[14] Lindblom, Charles. E (1995). The Science of Muddling Through, Public Administration: New York, Vol 19, No 2.

[15] Lovell, John. P (1970). Foreign Policy in Perspective, Holt, Rinehart and Winston: New York.

[16] Martin, Ivan (2003). Algeria's political economy (1999-2002), An economic solution to the crisis?, The journal of north Africa studies: United Kingdom: , VOI 8; No2.